صندوق بيتك كابيتال للسوق الأول
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

صندوق بيتك كابيتال للسوق الأول
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المحتويات	الصفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2-1
بيان المركز المالي	3
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	4
بيان التغيرات فى حقوق الملكية	5
بيان التدفقات النقدية	6
إيضاحات حول البيانات المالية	17 – 7

برج الشهيد، الدور الأول
شارع خالد بن الوليد، شرق
ص.ب: 25578، الصفاة 13116
الكويت

تليفون : 6999 2242 965+
فاكس: 1666 2240 965+
www.bdo.com.kw

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة / حاملي الوحدات المحترمين
صندوق بيتك كابيتال للسوق الأول
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لصندوق بيتك كابيتال للسوق الأول ("الصندوق") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 2025 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية").

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مبينة بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص بمسؤوليات مراقب الحسابات بشأن تدقيق البيانات المالية الوارد بهذا التقرير. إننا مستقلون عن الصندوق وفقاً للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت وقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. بإعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها تعتبر كافية وملائمة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا.

مسؤوليات مدير الصندوق حول البيانات المالية

إن مدير الصندوق هو المسؤول عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية")، وعن أدوات الرقابة الداخلية التي يراها مدير الصندوق ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، يتولى مدير الصندوق مسؤولية تقييم قدرة الصندوق على الإستمرار في النشاط ككيان مستمر والإفصاح، حيثما انطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية وإستخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي ما لم يكن بنية مدير الصندوق تصفية الصندوق أو وقف عملياته أو عندما لا يكون لديه بديلاً واقعيا سوى القيام بذلك.

يتولى مدير الصندوق مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالصندوق.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب حسابات يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يعتبر درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيظهر دائماً الخطأ المادي في حالة وجوده. يمكن أن تنتج الأخطاء من الغش أو الخطأ ويتم اعتبارها مادية، بشكل فردي أو مجمعة، إذا كان متوقعا أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها والتي يتم اتخاذها بناء على هذه البيانات المالية.

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاما مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للصندوق.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل مدير الصندوق.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام مدير الصندوق لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالاحداث أو الظروف والذي يمكن أن تثير شكوك جوهرية حول قدرة الصندوق على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود شك مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإيضاحات. إن إستنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في عدم قدرة الصندوق على تحقيق مبدأ الإستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة على نحو يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع مدير الصندوق حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، إن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للصندوق، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 أية مخالفات لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية أو للنظام الأساسي للصندوق على وجه يؤثر ماديا في نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

قيس محمد النصف
مراقب حسابات مرخص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

دولة الكويت: 3 فبراير 2026

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

صندوق بيتك كابيتال للسوق الأول
دولة الكويت

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
		دينار كويتي	دينار كويتي
الموجودات			
نقد ونقد معادل	5	**551,573**	271,407
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	6	**24,242,977**	4,969,833
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	7	**528**	2,423
مجموع الموجودات		**24,795,078**	5,243,663
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	8	**415,103**	9,764
مجموع المطلوبات		**415,103**	9,764
حقوق الملكية:			
رأس المال	9	**17,931,000**	4,918,000
إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات		**3,444,052**	27,834
أرباح مرحلة		**3,004,923**	288,065
مجموع حقوق الملكية		**24,379,975**	5,233,899
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**24,795,078**	5,243,663
صافي قيمة الموجودات للوحدة	10	**1.360**	1.064

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 17 تشكل جزءا من البيانات المالية.

شركة بيتك كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)
مدير الصندوق

الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة)
أمين الحفظ ومراقب الاستثمار

صندوق بيتك كابيتال للسوق الأول
دولة الكويت

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	للفترة من 11 أبريل 2023 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2024
		دينار كويتي	دينار كويتي
الإيرادات:			
صافي أرباح الاستثمارات	11	**3,171,167**	377,179
إيرادات عوائد		**2,625**	35,913
		3,173,792	413,092
المصاريف:			
أتعاب مدير الصندوق	12	**130,941**	65,833
أتعاب تشجيعية	12	**255,350**	-
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	14 & 13	**16,154**	9,735
مصاريف عمومية وإدارية		**54,489**	49,459
		456,934	125,027
ربح السنة / الفترة		**2,716,858**	288,065
الدخل الشامل الآخر للسنة / للفترة		**-**	-
مجموع الدخل الشامل للسنة / للفترة		**2,716,858**	288,065

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 17 تشكل جزءا من البيانات المالية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	رأس المال	إحتياطي فروق إشتراكات / إستردادات وحدات	أرباح مرحلة	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
إشتراكات خلال الفترة	7,550,783	163,829	-	7,714,612
إستردادات خلال الفترة	(2,632,783)	(135,995)	-	(2,768,778)
مجموع الدخل الشامل للفترة	-	-	288,065	288,065
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	4,918,000	27,834	288,065	5,233,899
إشتراكات خلال السنة	23,003,000	6,324,676	-	29,327,676
إستردادات خلال السنة	(9,990,000)	(2,908,458)	-	(12,898,458)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	2,716,858	2,716,858
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	**17,931,000**	**3,444,052**	**3,004,923**	**24,379,975**

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 17 تشكل جزءا من البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	للفترة من 11 أبريل 2023 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
ربح السنة / الفترة	**2,716,858**	288,065
تسويات:		
صافي أرباح الاستثمارات	**(3,171,167)**	(377,179)
إيرادات عوائد	**(2,625)**	(35,913)
	(456,934)	(125,027)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(16,502,511)**	(4,701,434)
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	**1,895**	(2,423)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**405,339**	9,764
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	**(16,552,211)**	(4,819,120)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة	**400,534**	108,780
إيرادات عوائد مستلمة	**2,625**	35,913
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية	**403,159**	144,693
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
المحصل من الإشتراكات	**29,327,676**	7,714,612
المدفوع للإستردادات	**(12,898,458)**	(2,768,778)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية	**16,429,218**	4,945,834
صافي الزيادة في نقد ونقد معادل	**280,166**	271,407
نقد ونقد معادل في بداية السنة / الفترة	**271,407**	-
نقد ونقد معادل في نهاية السنة / الفترة (إيضاح 5)	**551,573**	271,407

إن الإيضاحات المرفقة في الصفحات من 7 إلى 17 تشكل جزءا من البيانات المالية.

1. التأسيس والنشاط

تأسس صندوق بيتك كابيتال للسوق الأول "الصندوق"- كصندوق استثماري مفتوح ذو رأس مال متغير بتاريخ 11 أبريل 2023 وفقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية. بدأ الصندوق عملياته في 11 أبريل 2023.

يهدف الصندوق إلى توفير فرص استثمارية جاذبة للراغبين في الاستثمار في مجال الأسهم المدرجة في السوق الأول في بورصة الكويت والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، واكتتابات بالشركات المحدد إدراجها في السوق الاول، وكذلك إستغلال الفوائض النقدية في ما يقابل الودائع لدى المصارف الإسلامية وتحقيق عوائد جيدة للمستثمرين. حسب الأنظمة والقوانين المنظمة للاستثمار في دولة الكويت.

إن الصندوق خاضع لإشراف هيئة أسواق المال طبقا للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته اللاحقة ولائحته التنفيذية.

إن مدة الصندوق 20 سنة تبدأ من تاريخ قيده في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة قابلة للتجديد لمدة أو لمدد مماثلة بعد موافقة هيئة أسواق المال وموافقة حملة الوحدات ممن يمثلون 50% من رأس مال الصندوق المصدر.

قام مدير الصندوق بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للصندوق وذلك وفقا للقرار رقم (11) لسنة 2024 الصادر من قبل هيئة أسواق المال بشأن ضوابط تقويم أو دراسة الانخفاض في القيمة للأصول، وتم إعتماد النظام الأساسي المعدل من قبل هيئة أسواق المال بتاريخ 2 ديسمبر 2024.

إن شركة بيتك كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) هي مدير الصندوق، هي شركة تابعة لبيت التمويل الكويتي (الشركة الأم لمدير الصندوق).

إن الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) هي أمين الحفظ ومراقب الاستثمار للصندوق.

إن عنوان مدير الصندوق المسجل هو ص.ب. 3946، الصفاة 13040 ساحة الصفاة - برج بيتك- الطابق 32 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل مدير الصندوق وأمين الحفظ ومراقب الاستثمار بتاريخ 3 فبراير 2026.

2. تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

أ) المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2025

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 (ما لم يذكر خلاف ذلك) وبيانها كالتالي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 - عدم قابلية تحويل العملات

في أغسطس 2023، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 "تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" لتحديد كيفية تقييم المنشأة لما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري في حال عدم القابلية لتحويل العملات. كما تتطلب التعديلات الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من فهم كيفية تأثير أو توقع حدوث تأثير لعدم قابلية العملة للتحويل مع عملة أخرى على الأداء والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.

لم يكن للتعديلات تأثير مادي على البيانات المالية للصندوق.

2. تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

ب) المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات الصادرة ولكن لم تسر بعد

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية عدد من المعايير والتعديلات على المعايير والتفسيرات والتي تسري في الفترات المحاسبية المستقبلية والتي قرر الصندوق عدم تطبيقها مبكرا.

تسري التعديلات التالية على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2026:

- تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية 7).

تسري المعايير والتعديلات التالية على الفترة التي تبدأ في 1 يناير 2027:

- المعيار الدولي للتقارير المالية 18 العرض والإفصاح في البيانات المالية.
- المعيار الدولي للتقارير المالية 19 الشركات التابعة غير الخاضعة للمساءلة العامة: الإفصاحات.

إن الصندوق حاليا بصدد تقييم تأثير هذه المعايير المحاسبية الجديدة والتعديلات.

3. السياسات المحاسبية المادية

3.1 بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للصندوق وفقا للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية")، والنظام الأساسي للصندوق والإرشادات الصادرة عن هيئة أسواق المال.

3.2 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية بإستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي يتم إدراجها بالقيمة العادلة.

تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التشغيل والعرض للصندوق عند إعداد البيانات المالية.

إن إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، تتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المادية كما يتطلب من إدارة الصندوق اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، يتضمن الإيضاح رقم 4 الأحكام والتقديرات المادية التي يتم اتخاذها في إعداد البيانات المالية وتأثيرها.

فيما يلي السياسات المحاسبية الرئيسية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية.

3.3 عرض الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي

تتطلب طبيعة نشاط الصندوق، كونه منشأة مؤسسة لأغراض الاستثمار تصنيف الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي وفقاً لسيولتها في ترتيب تنازلي، حيث تعتقد الإدارة أن هذا العرض يقدم معلومات ذات صلة وموثوقية أكثر بأنشطة الصندوق. إن هذه الطريقة في عرض الموجودات والمطلوبات تتطلب تقديم معلومات أخرى حول تواريخ استحقاق كافة الموجودات والمطلوبات المالية في الإيضاحات حول البيانات المالية. يقدم الصندوق هذه المعلومات بناء على طول مدة التعاقد المتبقية كما في تاريخ البيانات المالية.

تتضمن الموجودات المالية للصندوق بصفة رئيسية نقد ونقد معادل، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ومدينون وأرصدة مدينة أخرى.

تتضمن المطلوبات المالية للصندوق بصفة رئيسية دائنون وأرصدة دائنة أخرى.

يتم عرض المبالغ المتوقع تحصيلها للموجودات أو دفعها فيما يتعلق بالمطلوبات بالحد الأدنى في الإيضاحات كموجودات ومطلوبات مستحقة خلال سنة من تاريخ البيانات المالية، مع ذلك فإن الصندوق ليس لديه أي موجودات أو مطلوبات مستحقة خلال فترة أكثر من سنة من تاريخ البيانات المالية.

3. السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

3.4 الأدوات المالية

يقوم الصندوق بتصنيف أدواته المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما يكون الصندوق طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز نقد ونقد معادل، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، مدينون وأرصدة مدينة أخرى ودائنون وأرصدة دائنة أخرى.

الموجودات المالية:

التصنيف والاعتراف المبدئي

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالصندوق بإدارة موجودات الصندوق وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

إن الموجودات المالية المصنفة في البيانات المالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 هي كما يلي:
- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الأرباح أو الخسائر.

يتم إثبات أو إلغاء الاستثمارات بتاريخ المتاجرة حيث يكون شراء أو بيع استثمار بموجب عقد تتطلب بنوده تسليم الاستثمار خلال إطار السنة الزمنية المحددة من قبل السوق المعني، يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الإعتراف

يتم إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما يحول الصندوق حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في أحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل الصندوق، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما يحتفظ الصندوق بالسيطرة، فيجب عليه الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركته فيه.

القياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية على تصنيفها كما يلي:

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة
يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة عندما تستوفي كلا من الشرطين التاليين وألا يكون مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:
- محتفظ به في إطار نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصل لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ معينة، تدفقات نقدية تعتبر فقط مدفوعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

إن أدوات الدين بالتكلفة المطفأة يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الإعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر عند إلغاء الإعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة نقد ونقد معادل ومدينون وأرصدة مدينة أخرى.

3. السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

3.4 الأدوات المالية (تتمة)

الموجودات المالية: (تتمة)

القياس اللاحق (تتمة)

نقد ونقد معادل
يتضمن نقد ونقد معادل، أرصدة بالبنوك ونقد في حساب تداول، والتي لها فترة استحقاقات تعاقدية خلال فترة اقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
يصنف الصندوق الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا كان قد تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لتحقيق ربح قصير الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو تشكل جزء من محفظة أدوات مالية تدار معاً، ويوجد دليل على نموذج حديث من تحقيق أرباح قصيرة الأجل. تسجل الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة وتقاس في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة.

يدرج أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة، أرباح أو خسائر الناتجة من البيع ، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي يتوقع الصندوق استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الآخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينون والأرصدة المدينة الأخرى، قام الصندوق بتطبيق الأسلوب المبسط الخاص بالمعيار واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناء على فترة الخسائر الائتمانية المتوقعة. أنشأ الصندوق جدول مخصصات يعتمد على الخبرة التاريخية للخسائر الائتمانية، معدل من أجل العوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

المطلوبات المالية:

يتم الإعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

الدائنون
يمثل بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى الإلتزام لسداد قيمة خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

3.5 رأس المال

يقوم الصندوق بإصدار الوحدات القابلة للإسترداد، وهي قابلة للإسترداد وفقاً لخيار حملة الوحدات وتصنف كحقوق ملكية وفقاً للتعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 32، ويمكن إعادة الوحدات القابلة للإسترداد إلى الصندوق في أي وقت مقابل نقد يساوي حصة نسبية من قيمة صافي موجودات الصندوق.

3.6 المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام حالي قانوني أو محتمل ناتج من حدث سابق وتكون تكاليف سداد الالتزام محتملة الوقوع ويمكن قياسها بصورة موثوق منها. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية.

3. السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

3.7 تحقق الإيرادات

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية 15 إطار عمل واحد وشامل لتحديد إمكانية تحقق الإيرادات وحجم وتوقيت تحققها. ويتطلب الاعتراف بالإيراد تسجيل المبلغ الذي يعكس المقابل الذي يتوقع الصندوق استحقاقه مقابل بيع بضاعة أو تأدية خدمات للعملاء.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 15 مراعاة الأراء، مع الأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائه. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد. كما يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

يتم الاعتراف بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما يقوم الصندوق بأداء التزامات الأداء عن طريق بيع البضاعة أو تأديه الخدمات المتفق عليها لعملائه. ويقوم الصندوق بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت وليس في وقت محدد وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي يقدمها أداء الصندوق ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قام الصندوق بالأداء ، أو
- أداء الصندوق ينشئ أو يحسن الأصل الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء الصندوق لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للصندوق، و للصندوق حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. يأخذ الصندوق العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للصندوق حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن يقوم الصندوق بتحويل الحيازة المادية للأصل .
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل .
- أن يقبل العميل الأصل.

حيث أن إيرادات الصندوق تتمثل بشكل رئيسي في صافي إيرادات استثمارات والتي تقع خارج نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتمثل إيرادات الصندوق فيما يلي:

أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم إثبات أرباح أو خسائر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند قيام الصندوق بتحويل المخاطر المادية والمنافع المرتبطة بملكية الاستثمار المباع. يتم قياس أرباح بيع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للموجودات في تاريخ البيع، ويتم الإعتراف بها في تاريخ البيع.

توزيعات أرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الصندوق في إستلام تلك الدفعات.

إيرادات عوائد

تحتسب إيرادات العوائد على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب العائد الفعلية.

3.8 العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة عند تاريخ المعاملة. ويتم تحويل جميع الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ البيانات المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن فرق أسعار التحويل في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بالتكلفة التاريخية حسب سعر الصرف السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي حسب سعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة.

3. السياسات المحاسبية المادية (تتمة)

3.9 توزيعات أرباح

يجوز لمدير الصندوق وفق ما يراه مناسبا لصالح الصندوق والمشتركين فيه تحديد الجزء الذي يجري توزيعه على حملة الوحدات، وذلك بشكل ربع سنوي أو سنوي أو بعد إصدار البيانات المالية الربع سنوية أو البيانات المالية السنوية، ويعلن عن

التوزيع وموعده وقيمته من خلال وسائل الإتصال الحديثة التي يختارها العميل، ويجوز للمدير التوزيع بشكل نقدي أو عن طريق توزيع وحدات مجانية في الصندوق بواقع القيمة الاسمية للوحدات أو بالطريقتين معا، مع اخطار جهة الإشراف بذلك. ويجوز لمدير الصندوق الاحتفاظ بجزء أو كل الأرباح كإحتياطي نقدي أو لإعادة استثمارها لتقوية المركز المالي للصندوق.

4. التقديرات والأحكام والافتراضات المحاسبية المادية

إن إعداد البيانات المالية للصندوق يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات في تاريخ البيانات المالية. يمكن أن تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

الأحكام المحاسبية

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للصندوق، قامت الإدارة بعمل تقديرات وافتراضات بتحديد المبالغ المثبتة في البيانات المالية. إن أهم استخدام للأحكام والتقديرات هو كما يلي:

وضع الصندوق بصفته طرف أصيل

يقوم الصندوق بانتظام باجراء مراجعة وتقييم لتحديد ما اذا كان وضعه الحالي كطرف أصيل أو وكيل في معاملاته التجارية قد طرأ عليه اي تغيير. تشمل هذه المراجعة والتقييم أي تغيير في العلاقة الكلية ما بين الصندوق والأطراف الأخرى التي يتعامل معها الصندوق والتي يمكن أن تعني أن وضعه الحالي كطرف أصيل أو وكيل قد تغير. ومثال ذلك اذا حدثت تغيرات على حقوق الصندوق أو الأطراف الأخرى يقوم الصندق بإعادة النظر في وضعه كطرف أصيل أو وكيل. إن التقييم الأولي ياخذ في الاعتبار ظروف السوق التي في الأصل قادت الصندوق إلى إعتبار نفسه طرف رئيسي يعمل اصاله عن نفسه أو وكيل في ترتيبات عقود الإيرادات، وقد توصل الصندوق إلى نتيجة انه يعمل اصالة عن نفسه في كافة العقود والترتيبات التي ينتج عنها إيرادات للصندوق.

المطلوبات المحتملة

إن المطلوبات الطارئة هي التزامات محتملة تنشأ عن أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقوع أحداث مستقبلية لا تدخل بالكامل ضمن سيطرة إدارة الصندوق. يسجل الصندوق مخصصات للمطلوبات الطارئة عند اعتبار أن الخسارة منها محتملة وأنه يمكن قياسها بشكل موثوق فيه. عند تحديد ما إذا كان يجب إدراج هذه المخصصات والمبالغ ذات الصلة أم لا، ينبغي ممارسة أحكام هامة صادرة عن الإدارة. يستخدم الصندوقالمبادئ والمعايير المقررة في المعايير الدولية للتقارير المالية وأفضل الممارسات السائدة في القطاع الذي يعمل فيه عند اتخاذ مثل هذه الأحكام.

5. نقد ونقد معادل

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
نقد لدى البنوك	**293,335**	47,334
نقد في حساب التداول لدى الشركة الكويتية للمقاصة	**258,238**	224,073
	551,573	271,407

6. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
أوراق مالية محلية مسعرة	**24,242,977**	4,969,833
	24,242,977	4,969,833

7. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
مصاريف مدفوعة مقدما	**528**	2,394
أخرى	**-**	29
	528	2,423

8. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
أتعاب مدير الصندوق المستحقة	**22,138**	4,630
أتعاب تشجيعية مستحقة	**255,350**	-
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة	**6,948**	3,063
إشتراكات مقبوضة مقدما (أ)	**105,900**	-
رسوم إشتراكات وإستردادات مستحقة لمدير الصندوق	**21,243**	-
مصاريف مستحقة	**3,524**	1,933
أخرى	**-**	138
	415,103	9,764

أ) يتمثل هذا البند في قيمة إشتراكات وحدات لعدد 75,000 وحدة مقبوضة مقدما كما في 31 ديسمبر 2025. لاحقا لتاريخ البيانات المالية، قام الصندوق بإصدار الوحدات.

9. رأس المال

يتراوح رأس مال الصندوق من 2,000,000 دينار كويتي كحد أدنى إلى 100,000,000 دينار كويتي كحد اقصى، مقسما إلى وحدات بقيمة 1 دينار كويتي للوحدة. كما في 31 ديسمبر 2025 يتكون رأس مال الصندوق المصدر من 17,931,000 وحدة (2024: 4,918,000 وحدة) بقيمة إسمية 1 دينار كويتي للوحدة.

10. صافي قيمة الموجودات للوحدة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
مجموع الموجودات (دينار كويتي)	**24,795,078**	5,243,663
مجموع المطلوبات (دينار كويتي)	**(415,103)**	(9,764)
صافي الموجودات (دينار كويتي)	**24,379,975**	5,233,899
عدد الوحدات القائمة (وحدات)	**17,931,000**	4,918,000
صافي قيمة الموجودات للوحدة (دينار كويتي)	**1.360**	1.064

11. صافي أرباح الاستثمارات

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	للفترة من 11 أبريل 2023 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**603,663**	147,607
أرباح غير محققة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**2,166,970**	120,792
إيرادات توزيعات أرباح	**400,534**	108,780
	3,171,167	377,179

12. أتعاب مدير الصندوق وأتعاب تشجيعية

يتم إحتساب أتعاب مدير الصندوق بشكل إسبوعي وتسدد بشكل شهري بنسبة 1% سنويا من القيمة الصافية لأصول الصندوق، كما يتقاضى مدير الصندوق أتعابا تشجيعية بواقع 10% من الفائض المحقق فوق 8% في حال حقق الصندوق أرباح.

13. أتعاب أمين الحفظ

يتم إحتساب أتعاب أمين الحفظ بشكل أسبوعي وتسدد بشكل ربع سنوي كما يلي:
- نسبة 0.0625% من قيمة صافي أصول الصندوق حتى 20 مليون دينار كويتي،
- نسبة 0.05% من قيمة صافي أصول الصندوق فيما يزيد عن 20 مليون دينار كويتي والحد الأدنى للأتعاب السنوية المستحقة لأمين الحفظ 3,000 دينار كويتي.

14. أتعاب مراقب الاستثمار

يتم إحتساب أتعاب مراقب الاستثمار بشكل أسبوعي وتسدد بشكل ربع سنوي كما يلي:
- نسبة 0.0625% من قيمة صافي أصول الصندوق حتى 20 مليون دينار كويتي،
- نسبة 0.05% من قيمة صافي أصول الصندوق فيما يزيد عن 20 مليون دينار كويتي والحد الأدنى للأتعاب السنوية المستحقة لمراقب الاستثمار 3,000 دينار كويتي.

15. الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

تمثل هذه المعاملات تلك التي تمت مع حاملي الوحدات، مدير الصندوق، أمين الحفظ ومراقب الاستثمار والشركة الأم لمدير الصندوق وأطراف ذات صلة أخرى. إن أسعار وشروط هذه المعاملات يحكمها النظام الأساسي للصندوق، أو أنه بالنسبة للأمور التي لا يحكمها النظام الأساسي يتم الموافقة عليها من قبل مدير الصندوق. إن الأرصدة والمعاملات المادية مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي:		
نقد في حساب توفير لدى الشركة الأم لمدير الصندوق	**293,061**	1,559
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في أسهم الشركة الأم لمدير الصندوق	**8,434,449**	1,896,705
أتعاب مدير الصندوق المستحقة	**22,138**	4,630
أتعاب تشجيعية مستحقة	**255,350**	-
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار المستحقة	**6,948**	3,063
رسوم إشتراكات وإستردادات مستحقة لمدير الصندوق	**21,243**	-

15. الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة (تتمة)

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	للفترة من 11 أبريل 2023 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2024
	دينار كويتي	دينار كويتي
المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر:		
إيرادات توزيعات أرباح	**93,262**	39,200
إيرادات عوائد	**2,625**	35,913
أتعاب مدير الصندوق	**130,941**	65,833
أتعاب تشجيعية	**255,350**	-
أتعاب أمين الحفظ ومراقب الاستثمار	**16,154**	9,735

يجب ألا تقل مشاركة مدير الصندوق في وحدات الصندوق عن مبلغ 100,000 دينار كويتي ولايجوز أن يتعدى عدد الوحدات المشترك بها من قبل مدير الصندوق نسبة 50 % من رأس مال الصندوق المصدر. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ عدد الوحدات المملوكة لمدير الصندوق 100,000 وحدة (2024: 100,000 وحدة).

16. إدارة المخاطر المالية

إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل الموارد المالية للصندوق في مجموع حقوق الملكية. إن قيمة حقوق الملكية المتاحة لحاملي الوحدات يمكن أن تتغير بصورة كبيرة نتيجة الإشتراكات والإستردادات التي تتم بواسطة حاملي الوحدات. إن هدف الصندوق عند إدارة الموارد المالية هو حماية قدرة الصندوق على الإستمرارية لتوفير عوائد لحاملي الوحدات ومنافع للمستخدمين الخارجين وكذلك للإبقاء على موارد مالية تدعم أنشطة الصندوق الاستثمارية.

يراقب مدير الصندوق موارده المالية على أساس قيمة صافي موجودات الصندوق المتاحة لحاملي الوحدات القابلة للإسترداد.

مخاطر الائتمان

إن خطر الإئتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان تتمثل أساسا في النقد ونقد معادل والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى. إن النقد ونقد معادل مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة.

إن الحد الأعلى لتعرض الصندوق لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد ونقد معادل والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى.

مخاطر سعر حقوق الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات الصندوق في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لإدارة هذه المخاطر، يقوم الصندوق بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظته الإستثمارية.

16. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر سعر حقوق الملكية (تتمة)

يوضح الجدول التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة للتغييرات في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر التي يوجد لدى الصندوق تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية:

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025		للفترة من 11 أبريل 2023 (تاريخ القيد في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة) إلى 31 ديسمبر 2024	
مؤشرات السوق	التغير في سعر أدوات الملكية	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر	التغير في سعر أدوات الملكية	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر
	%	دينار كويتي	%	دينار كويتي
بورصة الكويت	± 5%	**± 1,212,149**	± 5%	± 248,492

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض الصندوق لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للصندوق تخفيض خطر تعرضه لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامه لمشتقات الأدوات المالية. ويحرص الصندوق على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي. لا يتعرض الصندوق حالياً بشكل جوهري لهذه لمخاطر.

مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة الصندوق على توفير الأموال اللازمة لسداد التزامه المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر يقوم الصندوق بالاستثمار في الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للصندوق من خلال الإحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

إن جميع المطلوبات المالية تستحق خلال فترة لا تتجاوز 3 أشهر من فترة التقرير.

17. قياس القيمة العادلة

يقوم الصندوق بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية من خلال مستوى قياس متسلسل إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

17. قياس القيمة العادلة (تتمة)

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

31 ديسمبر 2025	المستوى الأول دينار كويتي	المجموع دينار كويتي
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**24,242,977**	**24,242,977**

31 ديسمبر 2024	المستوى الأول دينار كويتي	المجموع دينار كويتي
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	4,969,833	4,969,833

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قدر مدير الصندوق أن القيمة العادلة لموجوداته ومطلوباته المالية تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظرا لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني والثالث خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية على أساس دوري، يحدد الصندوق ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

18. الجمعية العامة لحملة الوحدات

بموجب إجتماع الجمعية العامة لحملة الوحدات بتاريخ 13 أبريل 2025، تم اعتماد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

عناية السادة /شركة بيتك كابيتال للاستثمار المحترمون

مدير الصندوق

الموضوع: التقرير النهائي لمكتب التدقيق الشرعي الخارجي عن الفترة المالية 2025/01/01 – 2025/12/31م

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

يسرنا أن نرفق لكم تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي عن الفترة المالية 2025/01/01 – 2025/12/31م

وفي هذا الصدد فإن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي يؤكد على النقاط التالية:

- ضرورة عرض التقرير المرفق على الهيئة الإدارية للصندوق والسادة حملة الوحدات، التزاما (بالمادة 2-18-6) الواردة في الكتاب الثالث عشر (أنظمة الاستثمار الجماعي) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتعديلاتها.
- وكذلك نؤكد ضرورة نشر هذا التقرير ضمن التقرير السنوي للصندوق وتمكين مكتب التدقيق الشرعي الخارجي من عرض التقرير على السادة حملة الوحدات من خلال حضور الجمعية العمومية، التزاما (بالمادة 2-18-6) الواردة في الكتاب الثالث عشر (أنظمة الاستثمار الجماعي) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتعديلاتها..

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

يحيى محمد الحمادي
الرئيس التنفيذي

التاريخ: 08 / 02 /2026

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

السادة/ حملة وحدات صندوق بيتك كابيتال للسوق الأول المحترمون

الموضوع: التقرير النهائي للتدقيق الشرعي الخارجي
عـن الفتـــرة الماليـــة 2025/01/01-2025/12/31

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فإن مكتب التدقيق الشرعي الخارجي، في يوم الأحد، 20 شعبان، 1447، الموافق 2026/02/08م وبعد النظر في المعلومات الواردة إلينا بناء على طلب حصر العمليات والأنشطة المنفذة خلال الفترة المذكورة أعلاه، والقيام بالزيارات الميدانية، ودراسة الردود والمرفقات وفي ضوء ما سبق؛ يعرض المكتب لكم تقريره التالي حسب متطلبات هيئة أسواق المال:

أولا: نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي.

يقع نطاق عمل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي في عمل إدارة صندوق بيتك كابيتال للسوق الأول من خلال التدقيق على المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية طبقا لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

ثانيا: مسوؤلية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي.

تقوم مسوؤلية مكتب التدقيق الشرعي الخارجي على التأكد من مدى التزام الصندوق بقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

كما تقع مسؤوليتنا في إبداء الرأي المستقل بناء على تدقيقنا وذلك فيما يتعلق بالأنشطة والعقود وتعاملات الأوراق المالية.

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

ثالثا: مسؤولية الصندوق.

تقع مسؤولية الهيئة الإدارية للصندوق على القيام بجميع إجراءات المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية طبقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.

رابعا: أهداف تقرير مكتب التدقيق الشرعي الخارجي:

- التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقاً للمرجعية الشرعية المعتمدة لدى (الشخص المرخص له – أنظمة الاستثمار الجماعي) وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.
- التأكد من المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية التي تم فحصها والاطلاع عليها بأنها متوافقة مع قرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية وتعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالتدقيق الشرعي.
- توفير معالجات شرعية للمخالفات – إن وجدت– في المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية أو طرق تنفيذها وتحديد مدة زمنية لتنفيذ هذه المعالجات وفقاً لقرارات المرجعية الشرعية المتبعة.
- القيام بالزيارات الميدانية، والتواصل مع الإدارات عن طريق البريد الإلكتروني ووسائل الاتصال السمعية والمرئية.
- تحديد إجراءات التدقيق الشرعي الخارجي للتوصل لنتائج اعمال هذا التقرير.
- الاطلاع على تقرير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي.
- تقييم كفاءة وفعالية إجراءات إدارة المخاطر الشرعية.
- تقييم مدى التزام الشخص المرخص له بقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.
- بيان المرجعية المتبعة للمعايير الشرعية لدى (الشخص المرخص له – أنظمة الاستثمار الجماعي) في حال اختلافها عن المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

خامسا: إجراءات ونتائج التدقيق

1- تم الاطلاع على الهيكل التنظيمي (الهيئة الإدارية للصندوق)

2- تم الاطلاع على الحسابات المصرفية.

3- تم الاطلاع على تقارير المدقق الشرعي الداخلي عن الفترة المالية.

4- تم الاطلاع على البيانات المالية.

5- تم فحص المحافظ الاستثمارية ومكوناتها. (لا يوجد)

6- تم فحص توزيعات الأرباح، والتأكد من تطهير الأرباح خلال الفترة.

7- تم الاطلاع على قرارات هيئة الرقابة الشرعية. (لا يوجد)

8- تم الاطلاع على الأنشطة والعقود والاتفاقيات المنفذة خلال الفترة. (لا يوجد)

9- تم الاطلاع على تعاملات الأوراق المالية (أسهم محلية)

10- تم الاطلاع على اعتماد هيئة الرقابة الشرعية للسياسات والاجراءات الجديدة أو المعدلة خلال الفترة. (لا يوجد)

سادساً: تقييم كفاءة وفعالية إجراءات إدارة المخاطر الشرعية:

م	تصنيف المخاطر	تعريف المخاطر الشرعية وصورها
1	**المخاطر الشرعية العالية**	**تعريفها:** يعتبر الخطر الشرعي في المعاملات المالية إذا كان يؤثر سلباً في أنشطة العميل واستثماراتها وسمعته مما يستدعي تجنيب الأرباح. **معايير التقييم:** • تجنيب الإيرادات المحرمة التي حققتها المؤسسة. • مخالفة الإجراءات المعتمدة للمعاملات من الناحية الشرعية. • عدم تنفيذ قرارات هيئة الرقابة الشرعية أو تعليمات الجهات الرقابية المتعلقة بالجانب الشرعي وأن يؤثر ذلك على الجانب المالي.

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

		• الإضرار الجسيم بسمعة المؤسسة نتيجة نشاط مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية. • مخالفة المؤسسة لسياسة عرض العقود الجديدة أو المعدلة على هيئة الرقابة الشرعية وكان في هذه العقود مخالفات شرعية. • الاستمرار دون تصويب مخالفة ذات مخاطر متوسطة لأكثر من ستة أشهر.
2	**المخاطر الشرعية المتوسطة**	**تعريفها:** وهي التي تؤثر في المعاملة ولكن لا تؤدي إلى بطلانها، بل يمكن إمضاؤها مع تخليصها مما يؤثر عليها، وقد تستدعي تقنية الأرباح المحصلة، وقد لا تستدعي، وقد تؤثر على سمعة العميل. **معايير التقييم:** • تأثير محدود على أرباح بعض المعاملات نتيجة خطأ شرعي في تنفيذها. • مخالفة الإجراءات المعتمدة دون التأثير على النواحي الشرعية للمعاملات. • التأثير المحدود على سمعة المؤسسة نتيجة لدخولها في أنشطة مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية من غير تأثير مالي. • مخالفة المؤسسة لسياسة عرض العقود الجديدة أو المعدلة على هيئة الرقابة الشرعية (ولم يكن في العقود أو التعديل مخالفة شرعية) • مخالفة سياسة تحصيل الموافقات الشرعية على المنتجات والعمولات الجديدة قبل التعامل بها (من غير وجود مخالفة للشريعة فيها) • مخالفة سياسة عرض النشرات الإعلانية على التدقيق الشرعي الداخلي مع وجود مخالفة شرعية في تلك النشرات. • الاستمرار دون تصويب مخالفة – منخفضة المخاطر – لأكثر من 6 شهور.
3	**المخاطر الشرعية المنخفضة**	تعريفها: وهي التي لا تؤدي إلى بطلان المعاملات ولا تؤثر فيها ولا تستدعي تنقية الأرباح، ولكن تعتبر خلاف الأولى والأفضل، وقد تؤثر على السمعة. **معايير التقييم:** • مخالفة قرارات هيئة الرقابة الشرعية من غير التأثير المالي أو على سمعة المؤسسة. • مخالفة الالتزام بالتوصيات التحسينية لهيئة الرقابة الشرعية دون أثر شرعي • مخالفة سياسة عرض النشرات الإعلانية على التدقيق الشرعي الداخلي دون وجود

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw

		مخالفة شرعية في تلك النشرات. • تحقق مخالفات إجرائية للمعاملات من الممكن تصويبها دون التأثير على شرعيتها.

- تم الاطلاع على السياسات والإجراءات لإدارة المخاطر الشرعية.
- تم الاطلاع على تصنيف وتوصيف المخاطر الشرعية.
- تقوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بمهام التدقيق وفقاً للمخاطر الشرعية.
- تم التأكد أن إجراءات المخاطر الشرعية لدى الصندوق تقوم بكفاءة وفعالية.

سابعاً: المرجعية الشرعية المتبعة:

- اعتمد الصندوق في المرجعية المتبعة على قرارات هيئة الرقابة الشرعية المعينة في الجمعية العمومية.

ثامناً: الرأي النهائي والتوصيات:

- بعد الاطلاع على المعاملات والعقود والأنشطة وتعاملات الأوراق المالية التي نفذت من قبل الجهات المسؤولة توصل مكتب التدقيق الشرعي الخارجي إلى الرأي النهائي بعدم وجود ملاحظات على العمليات المنفذة خلال الفترة المالية المذكورة طبقاً لقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير الشرعية المعتمدة وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

المدقق الشرعي الخارجي
د/ عبدالعزيز خلف الجار الله

راس المال المدفوع: 1,000,000 د.ك
Al Mirqqab – Al Sour Street – Jassem Al Asfour Tower – 7 th Floor
Tel: +965 22960555 Fax: +965 22960556
info@mandr.com.kw
www.mandr.com.kw